

مدى تجانس القانون والذكاء الاصطناعي "المسؤولية المدنية نموذجاً"

The Entent Of Homogénéité Of Law And Artificial Intelligence

" Civil Liability As A Model "

حديبي عبد الرحمان

جامعة الجزائر 1 (الجزائر)

Abderrahmanehadibi1626@gmail.com

بوجمعة يوسف *

جامعة المدية (الجزائر)

youcef boudjemaa030@gmail.com

تاريخ نشر المقال: 06-06-2026

تاريخ قبول المقال: 12-05-2026

تاريخ إرسال المقال: 16-03-2026

الملخص:

يُثير الذكاء الاصطناعي تحديات قانونية متزايدة، لاسيما فيما يتعلق بتحديد المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن استخدامه. يهدف هذا البحث إلى تقييم مدى كفاية القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية في استيعاب هذه الأضرار، خاصة في ظل تعدد الأطراف المتدخلة، كالمُنتج والمالك والمستخدم.

ويبحث هذا المقال في مدى قدرة هذه القواعد على التكيف مع خصوصية الذكاء الاصطناعي، وتطوير أطر قانونية جديدة. ويخلص البحث إلى أن القواعد التقليدية قد لا تكفي بمفردها لمواجهة التحديات المستحدثة، مما يستدعي استحداث حلول قانونية تضمن تحقيق الحماية القانونية المنشودة.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا، المسؤولية، الذكاء الاصطناعي، القواعد، التعويض، الضرر.

Abstract:

Artificial intelligence raises complex legal issues, particularly in assigning civil liability for damage caused by its use. These difficulties stem from the involvement of multiple actors, including producers, developers, owners, and users. This article examines the adequacy of traditional civil liability rules in addressing such harm. It also analyzes their capacity to adapt to AI's distinctive features, especially autonomy and unpredictability.

The study further explores the need for evolving or alternative legal frameworks. It concludes that traditional rules alone are insufficient, necessitating innovative legal responses to ensure effective protection

Keywords: Technology, Liability, Artificial Intelligence, Legal Rules, Compensation, Damage.

*المؤلف المرسل

المقدمة:

إن تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، بوصفه نظامًا معلوماتيًا قادرًا على محاكاة السلوك البشري وبالنظر إلى خصائصه، وما ترتب على ذلك من تحديات جوهرية تمسّ القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية. لاسيما قدرتها على التعلم الذاتي والاستقلال النسبي في اتخاذ القرار، قد أفرز صعوبات عملية في إسناد المسؤولية عن الأضرار الناجمة عنها، خاصة في حالات تعدد المتدخلين، كالمُصنّع والمالك والمستخدم، مما يثير تساؤلات حول مدى صلاحية الأطر القانونية القائمة لتحديد الشخص المسؤول.

وتكمن أهمية الدراسة في البحث عن محدودية قواعد المسؤولية المدنية في استيعاب خصوصية أفعال الذكاء الاصطناعي، مع استشراف إمكانية إقرار نظام خاص يستجيب للطبيعة التقنية لهذه الأنظمة، بما في ذلك بحث مدى قابلية منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة.

على هذا الأساس تتمحور الإشكالية الرئيسية حول: مدى قدرة قواعد المسؤولية المدنية التقليدية على تأطير المسؤولية الناشئة عن هذه الأفعال المستحدثة للذكاء الاصطناعي؟

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي إلى جانب المنهج المقارن عبر دراسة نماذج تشريعية مختلفة، لا سيما والتوجهات الحديثة للاتحاد الأوروبي، والقانون المدني المصري، مدعومة بآراء الفقه وأحكام القضاء المقارن. وانتهت الدراسة إلى تقسيم موضوعها إلى مبحثين رئيسيين: أولهما بيان عدم قدرة قواعد المسؤولية التقليدية على الإحاطة بالخصوصية القانونية لأضرار الذكاء الاصطناعي، وثانيهما التأسيس الحديث للمسؤولية عن أفعال الذكاء الاصطناعي وفق توجهات البرلمان الأوروبي وضرورة إقرار مسؤولية مدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي كحل مستقبلي.

المبحث الأول: عدم قدرة قواعد المسؤولية التقليدية على الإحاطة بالخصوصية القانونية لأضرار الذكاء الاصطناعي

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد تصور ينتمي إلى أدبيات الخيال العلمي أو طموحا مستقبليًا بعيد المنال، بل أضحي واقعًا علميًا ملموسًا، كما أشار إلى ذلك الباحث جان-جابريل جاناسيا¹. وقد ترتب على هذا التحول انتقال الإشكال من حيز الافتراض النظري إلى مجال التطبيق العملي، الأمر الذي أفرز تساؤلات قانونية جوهرية، وفي مقدمتها مسألة المسؤولية عن الأضرار التي تُحدثها أنظمة الذكاء الاصطناعي، فبالرغم من الأهمية البالغة لهذه الأنظمة في إنجاز المهام البشرية وتعزيز الكفاءة الإنتاجية، فإنها قد تُقضي إلى إحداث أضرار تمس الأشخاص أو ذممهم المالية، وهو ما ألقى بعبء كبير على عاتق الفقه القانوني الذي أبدى ترددًا واضحًا في تحديد التكييف القانوني المناسب لهذه الأنظمة، فضلًا عن تعيين المسؤول عن تعويض الأضرار الناشئة عنها. كما يثور التساؤل حول السبب المباشر للضرر، سواء تعلق الأمر بخلل في تلقي البيانات أو في برمجة النظام، إذ تشكل هذه الحالات منطًا لإثارة المسؤولية وفي هذا السياق، برزت إشكالية قصور قواعد المسؤولية التقصيرية التقليدية عن استيعاب خصوصية الأضرار المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وهو ما أقر به البرلمان الأوروبي، الأمر الذي دفع إلى اقتراح بدائل قانونية تستجيب لهذه التحولات، ويبرر في الوقت ذاته محاولة إسقاط القواعد التقليدية على هذه الظاهرة المستجدة لتقييم مدى كفايتها.

ويبدو أن تبني أحكام المسؤولية الموضوعية يعد من أكثر الاتجاهات ملائمة في هذا المجال، بالنظر إلى أن الظروف التي أفضت إلى نشأتها – والمتمثلة في انتشار الصناعات الكبرى واستخدام الآلات المعقدة وما نتج عن ذلك من تزايد الحوادث – تنطبق بدرجة كبيرة على تقنيات الذكاء الاصطناعي. غير أنّ البحث في مدى كفاية الإطار التشريعي الحالي لا ينصرف إلى الأضرار الناجمة عن الأعطال المادية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، كعيوب التصنيع أو التوقف الفني، إذ يمكن معالجة هذه الحالات في ضوء القواعد العامة المنظمة للمسؤولية عن فعل الأشياء أو المنتجات الخطرة، وإنما ينصب أساسًا على الأضرار الناتجة عن النشاط المستقل لما يمكن تسميته بـ"عقل" الذكاء الاصطناعي".

¹ – GANASCIA (Jean-Gabriel), Le mythe de la singularité, Éditions du seuil, 2017, p.20.
J. Larrieu, Robot et propriété intellectuelle, Dalloz, Paris, 2016, IP/IT, p. 291.
ERIC Lavallée, La propriété intellectuelle de l'intelligence artificielle, Le Droit de savoir, septembre 2017 en ligne https://www.lavery.ca/DATA/PUBLICATION/3037_fr~v~la-propriete-intellectuelle-de-lintelligence-artificielle.pdf

ونظرًا للتطور المتسارع والخصوصية التقنية التي تميز هذه الأنظمة، فقد سعى الفقه القانوني إلى تأصيل أسس متعددة للمسؤولية عن الأضرار الناجمة عن استخدامها، حيث استقر الرأي على ثلاث اتجاهات رئيسية قابلة للتطبيق، تتمثل في: المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية، ونظرية المسؤولية عن الأشياء بنوعيتها سواء الحية أو غير الحية، فضلًا عن نظرية النائب الإنساني المسؤول². وبالنظر إلى أن الذكاء الاصطناعي قد صمم في الأصل لخدمة الإنسان، واستنادًا إلى القواعد العامة للمسؤولية التقصيرية، يثور التساؤل حول مدى إمكانية تكييفه كشيء في المفهوم القانوني التقليدي، أو اعتباره "منتجًا" بالمعنى المتعارف عليه، وهو ما يستدعي بحث مدى استبعاد هذين التكييفين ضمن إطار تحليل قانوني دقيق.

المطلب الأول: استبعاد إمكانية تكييف الذكاء الاصطناعي كشيء في نطاق المسؤولية المدنية

تنص المادة 138 من القانون المدني الجزائري³ على أنه: كل من تولى حراسة الشيء وكانت له سلطة الاستعمال والتسيير والرقابة يكون مسؤولًا عن الضرر". ويثير هذا النص إشكالية قانونية مفادها مدى إمكانية إدراج أنظمة الذكاء الذي يحدثه ذلك الشيء الاصطناعي ولا سيما الروبوتات الذكية، ضمن مفهوم "الشيء" الذي تنصرف إليه أحكام المسؤولية عن حراسة الأشياء.

يُستفاد من هذا النص أن قيام مسؤولية حارس الشيء يفترض توافر شرطين أساسيين: أولهما أن يكون الشيء محل حراسة فعلية، وثانيهما أن يكون لهذا الشيء دور إيجابي في إحداث الضرر للغير. ويُقصد بالشيء، في نطاق المسؤولية المدنية، كل كيان مادي غير حي، أيًا كانت طبيعته أو خصائصه، متى كان قابلاً لإحداث ضرر غير أن هذا التعريف لا ينطبق على الذكاء الاصطناعي، بالنظر إلى طبيعته المتميزة التي تتجاوز حدود الجمود المادي إلى نطاق الحركة والتفاعل، خاصة في التطبيقات المجددة كالروبوتات والسيارات ذاتية القيادة.

أما عن شرط الحراسة فيقوم على فكرة السيطرة الفعلية المستقلة على الشيء، من خلال سلطات الاستعمال والتوجيه والرقابة. وهي سلطة ذات طابع معنوي، تعكس قدرة الحارس على التحكم في سلوك

² - نور خالق عبد الرزاق، المسؤولية المدنية الناشئة عن الذكاء الاصطناعي، المجلد 66، العدد 3، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، يناير، 2024، جامعة عين شمس مصر، ص 19.

³ - الصادر بموجب الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26/09/1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 78.

الشيء وتوجيهه. كما يتطلب تحقق المسؤولية إسهام الشيء في إحداث الضرر بشكل إيجابي دون اشتراط وجود اتصال مادي مباشر بينه وبين المضرور.

ورغم إمكانية تصور انطباق هذه الشروط ظاهريا على بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي- كحالة الروبوتات الجراحية- إذ يمكن إسناد المسؤولية إلى من له سيطرة فعلية عليها، كالمستخدم أو مالك النظام أو المنتج أو المبرمج، فإن التحليل الدقيق يكشف عن قصور هذا التكييف. ذلك أن الذكاء الاصطناعي يتميز بخصائص جوهرية تخرجه عن نطاق المفهوم التقليدي للشيء، إذ عرّفه جون مكارثي بأنه "علم وهندسة صنع الآلات الذكية"⁴، وهو ما يعكس طبيعته كأبداع فكري يدخل ضمن نطاق الملكية الفكرية، لا كياناً مادياً جامداً وعليه، فإن جانباً معتبراً من الفقه يرفض إخضاع الذكاء الاصطناعي لنظام المسؤولية عن حراسة الأشياء⁵، تأسيساً على كونه منظومة رقمية معقدة قادرة على التطور المستقل نسبياً، باتخاذ قرارات بدرجة من الاستقلالية، الأمر الذي يُضعف من إمكانية إخضاعه لسيطرة بشرية كاملة. ويترتب على ذلك صعوبة تحديد الحارس بالمعنى القانوني التقليدي لانقضاء السيطرة الفعلية المستقلة، خاصة في ظل عدم القدرة على التنبؤ بسلوك هذه الأنظمة أو التحكم الكامل في مخرجاتها⁶. كما أن الطبيعة غير المادية للذكاء الاصطناعي تمثل عقبة إضافية أمام تطبيق قواعد المسؤولية عن حراسة الأشياء، التي تقتض وجود كيان مادي ملموس⁷. فالذكاء الاصطناعي في جوهره يتكون من خوارزميات وبرمجيات تشكل البنية المنطقية للنظام المعلوماتي، وهو ما يثير إشكالات دقيقة تتعلق بتحديد الفعل الضار، الذي قد يكون غير مرئي وغير محدد زماناً ومكاناً في البيئة الافتراضية. ويُضاف إلى ذلك أن خاصية عدم التنبؤ التي تتميز بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي قد تثير مسألة إمكانية تكييف أفعالها ضمن نطاق القوة

⁴ - عرفان الخطيب، المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي إمكانية المساءلة؟ دراسة تحليلية معمقة لقواعد المسؤولية المدنية في

القانون المدني الفرنسي، مجلة كلية القانون الكويت العالمية، السنة العاشرة، العدد 1، مارس 2020، ص 109 الهامش رقم 2.

⁵ - M. Soulez, Propriété intellectuelle - Le droit de la propriété intellectuelle à l'épreuve des technologies robotiques. 2016, JCP G, p. 972. M. Soulez, Questions juridiques au sujet de l'intelligence artificielle, Enjeux numériques., n°1 mars 2018. https://www.lavery.ca/DATA/PUBLICATION/3037_fr~v~la-propriete-intellectuelle-de-lintelligence-artificielle.pdf

⁶ - Nour EL KAKOUR, L'intelligence artificielle et la responsabilité civile délictuelle Mémoire pour l'obtention du Diplôme d'Études Approfondies En Droit Interne et International des Affaires UNIVERSITÉ LIBANAISE, p. 28.

⁷ - Anne-Sophie CHONÉ-GRIMALDI et Philippe GLASER, Responsabilité civile du fait du robot doué d'intelligence artificielle : faut-il créer une personnalité robotique ? CCC n°1, Janvier 2018 L'article est disponible sur le lien : <http://librarycatalog.bau.edu.lb/cgi-bin/koha/opac-detail>.

القاهرة⁸، بما لها من أثر في نفي المسؤولية، وهو ما يزيد من تعقيد تطبيق القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية. غير أن التوسع في هذا الاتجاه قد يؤدي إلى نتائج غير مقبولة، إذ لا يجوز للمسؤول أن يتدرع بخصائص النظام الذي قام باستخدامه أو تشغيله للتصل من المسؤولية⁹. ومن جهة أخرى، فإن وصف الجمود الملازم لمفهوم "الشيء" لا يتوافر في أنظمة الذكاء الاصطناعي، لا سيما تلك المجسدة في روبوتات قادرة على الحركة والتفاعل، بل ومحاكاة بعض القدرات البشرية، كالتواصل واتخاذ القرار، مما يخرجها عن الإطار المفاهيمي للأشياء الجامدة.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول أن شروط المسؤولية عن حراسة الأشياء، سواء من حيث الطبيعة المادية للشيء أو من حيث إمكانية السيطرة عليه، لا تتحقق في حالة الذكاء الاصطناعي بصفة دقيقة، الأمر الذي يبرر استبعاد هذا التكيف. كما أن صعوبة تحديد الحارس في ظل استقلالية الأنظمة الذكية، وانتفاء السيطرة الفعلية عليها، يعزز من عدم ملائمة هذا الأساس القانوني.

وبناءً عليه، فإن إخضاع الذكاء الاصطناعي لقواعد المسؤولية عن حراسة الأشياء لا يستجيب لخصوصيته التقنية¹⁰، ولا يحقق الغاية المرجوة من نظام المسؤولية المدنية، مما يقتضي البحث عن أسس قانونية بديلة أكثر توافقاً مع طبيعة هذه الأنظمة وتحدياتها المستجدة.

المطلب الثاني: استبعاد تكيف الذكاء الاصطناعي كمنتج في نطاق المسؤولية عن المنتجات المعيبة

تقوم مسؤولية المنتج على أساس وجود عيب في المنتج يؤدي إلى الإخلال بالسلامة المتوقعة للمستهلك أو الطرف المتضرر عملاً بالمادة 140 مكرر من القانون المدني الجزائري، التي تقرر مسؤولية المنتج حتى في غياب علاقة تعاقدية مع المتضرر. كما يحدد النص ذاته مفهوم المنتج بما في ذلك المنتجات الزراعية والصناعية والغذائية والطاقة الكهربائية.

⁸- De plus, cette imprévisibilité affectera sans doute les voies de responsabilité aptes à s'appliquer au fait de l'intelligence artificielle. L'imprévisibilité est l'une des caractéristiques de la force majeure, qui est une cause exonératoire de la responsabilité civile délictuelle, à côté de l'irrésistibilité et l'extériorité. Nour EL KAAKOUR, op.cit. p. 29.

⁹- En second lieu, et même si la condition d'extériorité sera remplie, le Responsable ne devra pas profiter de cette particularité. Il suffit qu'il sache que cette technologie agira d'une façon imprévisible, pour que tout fait exécuter ou causé par son utilisation soit considéré comme prévisible. Nour EL KAAKOUR, op.cit. p. 29.

¹⁰- La désignation d'un gardien des algorithmes n'a plus de sens, car la condition de « contrôle » de l'intelligence artificielle par l'humain n'est plus remplie. Le programmeur crée l'IA, qui peut devenir tellement autonome que son développement ne résulte plus du programme initialement prévu. L'article est disponible sur le lien : <http://librarycatalog.bau.edu.lb/cgi-bin/koha/opac-detail>

وفي ضوء هذا التعريف، يثور التساؤل حول مدى إمكانية إدراج أنظمة الذكاء الاصطناعي ضمن مفهوم "المنتج" بالمعنى القانوني التقليدي. وللوهلة الأولى قد يبدو أن نظام المسؤولية عن المنتجات المعيبة يشكل إطارًا مناسبًا لمعالجة الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، لا سيما من حيث طابعه الموضوعي الذي يعفي المتضرر من إثبات الخطأ. غير أن هذا الانطباع لا يصمد أمام التحليل الدقيق لخصوصية هذه الأنظمة¹¹. ذلك أن قواعد المسؤولية عن المنتجات المعيبة تنصرف أساسًا إلى الجانب المادي للمنتج، أي إلى الكيان الملموس الذي يخرج إلى التداول، في حين أن الذكاء الاصطناعي يتسم بازدواجية بنيوية تجمع بين عنصر مادي (كآلة أو الجهاز) وعنصر غير مادي يتمثل في الخوارزميات والبرمجيات، وهو العنصر الجوهرية في تحديد سلوك النظام. ومن ثم فإن إخضاع الذكاء الاصطناعي لهذا النظام يظل قاصرًا عن استيعاب مكونه غير المادي، وعلاوة على ذلك يثير تطبيق هذا النظام إشكالية الإعفاء من المسؤولية، خاصة في ضوء ما استقر عليه التوجيه الأوروبي بشأن المنتجات المعيبة¹²، الذي يجيز للمنتج دفع المسؤولية بإثبات مستوى المعرفة التقنية عند طرح المنتج للتعامل يكن يسمح باكتشاف العيب. وتزداد حدة هذه الإشكالية في سياق الذكاء الاصطناعي، نظرًا لاعتماد هذه الأنظمة على آليات التعلم الذاتي، بما يجعل سلوكها المستقبلي غير قابل للتوقع حتى من قبل مصمميها، وهو ما قد يؤدي إلى توسيع نطاق الإعفاء من المسؤولية على نحو يفرغ الحماية المقررة للمتضرر من مضمونها¹³.

كما تبرز صعوبة أخرى تتعلق بإثبات "العيب" في منتج قائم على التعلم الذاتي واتخاذ القرار المستقل، إذ لا يمكن دائمًا إرجاع الضرر إلى خلل أصلي في مرحلة التصميم أو التصنيع، خاصة إذا كان السلوك الضار نتيجة لتطور لاحق في أداء النظام بعد طرحه للتداول. ويؤدي ذلك إلى تعقيد عملية إثبات العلاقة السببية بين العيب والضرر، وهو ما قد يعوق إسناد المسؤولية إلى المنتج¹⁴.

¹¹ - عرفان الخطيب، المرجع السابق، ص142.

¹² - Directive 85/374/CEE du Conseil du 25 juillet 1985 relative au rapprochement des dispositions législatives, réglementaires et administratives des États membres en matière de responsabilité du fait des produits défectueux.

¹³ - DORMONT, S., Quel régime de responsabilité pour l'intelligence artificielle ? Comm. com. élect., nov. 2018, n° 11, étude 19. p. 1.

¹⁴ - LAUGIER Paul-Henri Intelligence artificielle et responsabilité page 6. Article publié.
https://cdn.lawgier.net/2019/05/Intelligence_artificielle_et_responsabilite.pdf

وتزداد هذه الصعوبة في ظل تعدد الأطراف المتدخلة في إنتاج وتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي، كالمصمم والمبرمج والمصنع والمشغل، الأمر الذي يجعل تحديد المسؤول أمراً بالغ التعقيد، خاصة وأن عنصر المخاطر يُعد جزءاً أصيلاً من طبيعة هذه الأنظمة. ويستدعي ذلك إعادة النظر في القواعد التقليدية لمسؤولية المنتج بما يتلاءم مع الخصائص التقنية للذكاء الاصطناعي، لا سيما في التطبيقات ذات الخطورة العالية، كالروبوتات الطبية¹⁵.

لذا اعتبرت هذه المسؤولية غير منسجمة طالما أن نشاط الآلة اعتمد على التعلّم الذاتي، ولم يكن في الوسع توقعها من قبل مصمميها عند طرحها للتداول، الأمر الذي يتوجب معه النظر في إيجاد حلول أخرى، وإن كان نظام ملائم لصالح للضحية التي لا تحتاج إلى تقديم دليل خطأ من المنتج للتحقق مسؤولية المنتج والذي يبدو أنه لا يشكل في الحقيقة أي صعوبات، كما أن تطبيق هذا النظام يفرض عبئاً إثباتياً ثقیلاً على عاتق المتضرر، الذي يتعين عليه إثبات وجود عيب في المنتج وتحديد مصدره، وهو أمر بالغ الصعوبة في حالة الأنظمة الذكية المعقدة، مما يحد من فعالية هذا النظام في تحقيق التعويض العادل، ولا خلاف اليوم في أن مسؤولية المنتج تُعد مسؤولية موضوعية تقوم حتى في غياب العلاقة التعاقدية، وهو ما يشكل ضماناً هامة لحماية المتضرر. غير أن هذه الميزة، على أهميتها، لا تكفي لتبرير إخضاع الذكاء الاصطناعي لهذا النظام، في ظل أوجه القصور البنيوية التي تعتريه عند تطبيقه على هذه الأنظمة.

وتأسيساً على ما تقدم، يتضح أن تكييف الذكاء الاصطناعي كمنتج في إطار المسؤولية عن المنتجات المعيبة يظل غير كافٍ لمواجهة التحديات القانونية التي تطرحها هذه التكنولوجيا، الأمر الذي يبرر استبعاده كأساس قانوني وحيد، ويفتح المجال أمام البحث عن نماذج قانونية بديلة أكثر ملاءمة لخصوصيته التقنية وطبيعته المتطورة.

¹⁵– Sewar Mahmoud Atwan Al-Maaitah, Faisal Tayel Alqudah, Mohammad Basheer Mohammad Arabyat, Wlla Atef Mohammad Saeed Amayreh, Civil Liability For Medical Robot Damages According To Artificial Intelligence Applications, Migration Letters is an international leading scholarly Volume: 21, No: S7 (2024), p1699.

المبحث الثاني: تأسيس المسؤولية عن أفعال الذكاء الاصطناعي وفق توجهات البرلمان الأوروبي وضرورة إقرار مسؤولية مدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي

يستعرض هذا المبحث التوجهات الحديثة للبرلمان الأوروبي في إطار تطوير المسؤولية المدنية لمواجهة الأضرار الناجمة عن الروبوتات وأنظمة الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على مقاربتين أساسيتين:

المطلب الأول: تأسيس المسؤولية وفق التوجهات الحديثة للبرلمان الأوروبي

في سياق مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، بادرت لجنة الشؤون القانونية بالاتحاد الأوروبي¹⁶ سنة 2015 إلى إنشاء مجموعة عمل متخصصة، عهد إليها بدراسة الإشكالات القانونية الناشئة عن استخدام الروبوتات وأنظمة الذكاء الاصطناعي. وقد أسفرت أعمال هذه المجموعة، بعد نقاشات معمقة، عن إعداد تقرير نهائي تضمن جملة من التوصيات، تم على أساسها إصدار مبادئ توجيهية تتعلق بإخضاع الروبوتات لإطار من قواعد القانون المدني¹⁷ في فبراير 2017، وقد انطلقت هذه التوجهات من مسلمة مفادها تعذر إسناد المسؤولية القانونية مباشرة إلى الروبوت، بالنظر إلى افتقاره للشخصية القانونية في ظل المنظومة التقليدية، وهو ما يقتضي بالضرورة إسنادها إلى العنصر البشري المرتبط به. وعلى هذا الأساس، تم اعتماد فكرة توزيع المسؤولية بين مختلف المتدخلين في دورة حياة النظام الذكي، وفقاً لمدى خطئهم في التصنيع أو التشغيل، ومدى التزامهم بواجبات الحيلة والحذر في تقادي الأضرار.

وفي هذا الإطار، استحدثت المشرع الأوروبي مفهوم "النائب الإنساني"، باعتباره الشخص الذي تُسند إليه المسؤولية عن الأضرار التي تتسبب فيها الأنظمة الذكية¹⁸ ويعكس هذا المفهوم توجهها قانونياً يقوم على إرجاع عبء المسؤولية إلى الإنسان، بدلاً من تحميله للآلة، تأسيساً على أن الإشكال يكمن في قصور الإطار القانوني القائم، لا في طبيعة الروبوت ذاته. وقد أطلق الفقه الفرنسي على هذا المفهوم تسمية

¹⁶– Rafał Mańko, "Civil law rules on robotics", European Parliamentary Research Service, Members' Research Service, European Union, 2017.

¹⁷– The European Parliament, Civil Law Rules on Robotics, P8_TA (2017)0051, 16 February 2017.

¹⁸– Section AD, Introduction, The European Parliament, Civil Law Rules on Robotics of 2017. The European Parliament, plenary sitting, the report of 27-1-2017, p 7.

"قرين الروبوت"¹⁹، في إشارة إلى العلاقة الوظيفية التي تربط الإنسان بالنظام الذكي، وتُعد هذه النظرية محاولة لإرساء أساس قانوني جديد للمسؤولية عن أضرار الروبوتات، حيث تقترب في بعض جوانبها من نظام المسؤولية عن المنتجات المعيبة، غير أنها تختلف عنه من حيث نطاق التطبيق وأساس الإسناد. فهي تقوم على تحميل "النائب الإنساني" المسؤولية، مع إلزام المتضرر بإثبات عناصرها التقليدية من خطأ وضرر وعلاقة سببية، ولا يمكن تكييف العلاقة بين الإنسان والروبوت ضمن إطار علاقة التبعية، نظرًا لانتفاء عنصر الرقابة الفعلية الكاملة التي تميز علاقة المتبوع بالتابع، كما لا يمكن اعتبارها علاقة نيابة قانونية بالمعنى التقليدي، لكون النيابة تقتض وجود شخص قانوني ينوب عنه آخر.

ومع ذلك، فقد أقر المشرع الأوروبي نوعًا من النيابة القانونية المفترضة، من خلال نقل عبء المسؤولية إلى "النائب الإنساني"، وهو ما يعكس ابتكارًا قانونيًا يهدف إلى سد النقص التشريعي كما أن هذه النظرية لا تُعد مجرد امتداد لنظام التأمين من المسؤولية، رغم ما قد يبدو من تشابه ظاهري، إذ إن التأمين يهدف إلى حماية ذمة المسؤول المالية، في حين أن نظام "النائب الإنساني" يرمي أساسًا إلى تحديد المسؤول القانوني عن الأضرار. ويُستدل على ذلك من خلال تبني المشرع الأوروبي لفكرة "إرجاع المسؤولية (Traced Back) إلى الشخص البشري المرتبط بالنظام الذكي.

ونُفهم نظرية "النائب الإنساني" باعتبارها مرحلة انتقالية بين نظام المسؤولية عن حراسة الأشياء والنماذج القانونية المستحدثة، حيث تقوم على أساس الخطأ الواجب الإثبات، سواء في مرحلة التصميم أو التصنيع أو التشغيل، أو في حالة الإخفاق في تفادي خطر متوقع. ويستند هذا التوجه إلى اعتبار أن الروبوت لم يعد مجرد شيء خاضع للحراسة، ولا شخصًا قانونيًا قابلاً للرقابة، بل كيانًا تقنيًا يتمتع بدرجة من الاستقلالية في اتخاذ القرار، وتتعدد صور "النائب الإنساني" تبعًا لدرجة السيطرة الفعلية على النظام الذكي وطبيعة الدور الذي يؤديه كل طرف، حيث تنتقل المسؤولية إلى الإنسان بقوة القانون في الحالات التالية:

أولاً: المالك وهو الشركة المصنعة التي تتحمل المسؤولية عن العيوب

¹⁹– Anne BOULANGE, Carole JAGGIE, "Ethique, responsabilité et statut juridique du robot compagnon : revue et perspectives", IC2A : 13. L'article est disponible sur le lien <https://hal.science/cel-01110281/file/TER2015.pdf>

أولاً: المنتج: وهو الشركة المصنعة التي تتحمل المسؤولية عن العيوب المرتبطة بمرحلة التصميم أو التصنيع، مع إمكانية تطبيق أحكام المسؤولية عن المنتجات المعيبة وفقاً للتوجيه الأوروبي رقم 374/85 المؤرخ في 25 يوليو 1985.

ثانياً: المشغل: وهو الشخص المهني الذي يستعمل النظام الذكي في نشاطه، ويُسأل عن الأضرار الناجمة عن سوء التشغيل أو الاستغلال.²⁰

ثالثاً: المالك: وهو من يستخدم النظام الذكي لحسابه الخاص، كحالة الطبيب الذي يشغل روبوتاً طبياً لتقديم خدمات تشخيصية أو علاجية.

رابعاً: المستعمل: وهو الشخص الذي يستعمل النظام دون أن يكون مالكا أو مشغلاً، وقد تنثر مسؤوليته في حال تدخله بإصدار أوامر خاطئة ترتب عنها ضرر للغير.

ويتربط على ذلك إمكانية قيام المسؤولية العقدية في مواجهة "النائب الإنساني"، متى ثبت إخلال النظام الذكي بالالتزامات المتفق عليها، شريطة إثبات الخطأ والضرر وعلاقة السببية.

وتأسيساً على ما تقدم، يتضح أن التوجه الأوروبي قد سعى إلى إرساء نموذج قانوني مرّن لإسناد المسؤولية، يقوم على تحميل الإنسان المرتبط بالنظام الذكي تبعة الأضرار، كما تجدر الإشارة أيضاً أن الاتحاد الأوروبي قد وضع تشريع شامل سمي بقانون الذكاء الاصطناعي في نهاية شهر ماي 2024 ونشر في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي والمكون من 113 مادة و 180 فقرة، مع فرض التزامات قانونية تتناسب مع مستوى المخاطر، ويرسي هذا القانون أطارا قائما على مقاربة مبنية على المخاطر لضمان سلامة وموثوقية أنظمة الذكاء الاصطناعي، من خلال إخضاعه لنظام متدرج من الالتزامات والمسؤوليات القانونية يتناسب مع مستوى المخاطر التي تنطوي عليها، مع إقرار آليات فعالة للمساءلة وجبر الأضرار والتعويض عنها.²¹

²⁰– NEVEJANS Nathalie, "Directorate-General for Internal Policies, Policy Department C: Citizens' Rights and Constitutional Affairs, Legal Affairs, European Civil Law Rules in Robotics, No. EA n° 2471, October 2016, p16.

²¹–لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 1689/2024 والمعرفة باسم قانون الذكاء الاصطناعي المنشورة على

<https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2024/1689/oj> تاريخ الدخول 2026/05/12 على الساعة 9.30

المطلب الثاني: نحو إقرار مسؤولية مدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي كحل مستقبلي

لا خلاف في أن نظام المسؤولية عن المنتجات المعيبة يُعد في صورته الحالية من أكثر الأنظمة القانونية اقترباً من تأطير الأضرار الناجمة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، غير أن هذا النظام رغم أهميته، يظل قاصراً عن استيعاب الخصوصية التقنية والقانونية لهذه الأنظمة. فالذكاء الاصطناعي لا يمكن اختزاله في كونه منتجاً مادياً بالمعنى التقليدي، بل يمثل كياناً تقنياً مركباً يتميز بالتفرد والاستقلالية النسبية، الأمر الذي يقتضي إعادة النظر في الأسس القانونية الحاكمة لمسؤوليته.

ومن هذا المنطلق، يبرز اتجاه فقهي يدعو إلى إقرار نظام قانوني خاص للمسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي، يقوم على تطوير قواعد المسؤولية التقليدية وتطويعها بما يتلاءم مع طبيعة هذه الأنظمة. ويقتضي ذلك، على وجه الخصوص، إعادة صياغة بعض المفاهيم الأساسية، وفي مقدمتها مفهوم "العيب"، بحيث لا يقتصر على الخلل المادي في بنية المنتج، بل يمتد ليشمل الاختلالات الوظيفية أو الخوارزمية التي تمس أمن النظام وسلامة تشغيله، كما يستدعي هذا التوجه تبني آليات قانونية مرافقة تعزز من حماية المتضرر، من أبرزها إقرار نظام إلزامي للتأمين عن المسؤولية المدنية، يشمل المنتجين وكافة المتدخلين في دورة حياة النظام الذكي، من مصممين ومبرمجين ومشغلين وموزعين. ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان تعويض الأضرار، خاصة في ظل الطابع المعقد لهذه الأنظمة وصعوبة تحديد المسؤول بدقة في بعض الحالات.

والى جانب ذلك، يُقترح إنشاء صناديق ضمان خاصة بما يتيح توفير حماية إضافية للمتضررين تُمول من قبل الفاعلين في هذا القطاع، لا سيما في الحالات التي يصعب فيها معرفة المسؤول أو العسر، ويكتسي هذا المقترح أهمية خاصة بالنظر إلى جسامه الأضرار المحتملة واتساع نطاق انتشار الأنظمة الذكية في مختلف المجالات الحيوية.

ويُفهم من مجمل هذه التوجهات أن الغاية الأساسية تتمثل في تحقيق توازن دقيق بين تعزيز الابتكار التكنولوجي وتوفير حماية فعالة للمتضررين من جهة أخرى، وذلك من خلال إرساء إطار قانوني مرن ومتكامل يستجيب لخصوصيات الذكاء الاصطناعي.

وتأسيساً على ما تقدم، فإن إقرار المسؤولية المدنية استقلالا عن فعل الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد طرح نظري، بل أضحت ضرورة قانونية تفرضها التحولات التقنية الراهنة، بما يقتضي تدخلاً تشريعياً لتكريس قواعد جديدة قادرة على استيعاب هذه الظاهرة وضمان فعالية نظام التعويض.

الخاتمة:

أضحى الذكاء الاصطناعي، في ظل التحولات التكنولوجية المعاصرة، واقعاً ملموساً يفرض على الأنظمة القانونية إعادة النظر في القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية، بما يضمن مواكبة التطور التقني وتحقيق الحماية القانونية الفعالة. ولم تعد مسألة المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي مجرد فرضية نظرية، بل أصبحت إشكالاً عملياً يفرض نفسه بإلحاح، الأمر الذي يستوجب تطوير إطار قانوني ملائم يتجاوز قصور القواعد التقليدية، غير أنه وبالنظر إلى حداثة هذا المجال، يُتوقع أن تتبلور في المستقبل القريب معالم نظام قانوني خاص بالمسؤولية عن أفعال الذكاء الاصطناعي، بما يساهم في تضيق الفجوة القائمة بين التنظيم القانوني والتطبيق العملي، ويهدف هذا التوجه إلى تحقيق توازن دقيق بين ضمان حماية المتضررين من جهة، وتشجيع الابتكار التكنولوجي من جهة أخرى، على نحو ينسجم مع خصوصيات هذه الأنظمة. وقد برزت في هذا السياق جهود مقارنة، لاسيما على مستوى البرلمان الأوروبي، الذي سعى إلى تأطير هذه المسؤولية من خلال جملة من التوصيات والمقاربات القانونية المستحدثة، وعلى ضوء هذا فإننا خلصنا إلى النتائج التالية:

أولاً: النتائج:

أسفرت هذه الدراسة عن جملة من النتائج، يمكن إجمالها فيما يلي:

- يتميز الذكاء الاصطناعي بحدائته القانونية وتعقيد بنيته، فضلاً عن تعدد الأطراف المتدخلة في تطويره وتشغيله، من مصممين ومبرمجين وموردي بيانات ومشغلين ومالكين ومستخدمين، وهو ما يزيد من صعوبة تحديد المسؤول.
- تبرز صعوبة إسناد الخطأ إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي، خاصة في ظل قدرتها على التعلم الذاتي واتخاذ قرارات مستقلة، مما يحد من فعالية القواعد التقليدية للمسؤولية القائمة على الخطأ.
- يتبين عدم كفاية نظام المسؤولية عن المنتجات المعيبة في تغطية الأضرار الناجمة عن نظم الذكاء الاصطناعي، بالنظر إلى صعوبة إثبات العيب والعلاقة السببية، لا سيما عندما يكون السلوك الضار نتيجة لتطور ذاتي لاحق للنظام.
- تظل نظرية "النائب الإنساني" مجرد توجه أو توصية قانونية حديثة، لم ترق بعد إلى مستوى القاعدة الملزمة، رغم أهميتها في سد الفراغ التشريعي.

- كشفت الدراسة عن عجز القواعد العامة في نظرية الالتزام، فضلاً عن التوجهات الأوروبية الحالية عن تقديم معالجة شاملة وفعالة لأضرار الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يستدعي البحث عن نماذج قانونية بديلة، لاسيما في إطار المسؤولية الموضوعية.
- برزت بعض المحاولات التشريعية المقارنة، مثل التشريع الألماني لسنة 2017 المتعلق بتنظيم المسؤولية عن السيارات ذاتية القيادة، كخطوة أولية نحو تأطير هذه الظاهرة، وإن كانت لا تزال جزئية ومحدودة النطاق.

ثانياً: الاقتراحات:

في ضوء ما سبق، يمكن اقتراح جملة من الاقتراحات:

- ضرورة تدخل المشرع لتقنين نظام خاص للمسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، يستجيب لخصوصياته التقنية، ويعالج أوجه القصور في القواعد التقليدية.
- اعتماد نظام تأميني إلزامي يغطي مخاطر الذكاء الاصطناعي، إلى جانب إنشاء صناديق ضمان لتعويض المتضررين، بما يضمن حماية فعالة وسريعة.
- تطوير مفهوم "العيب" ليشمل الاختلالات الخوارزمية والوظيفية، وليس فقط العيوب المادية التقليدية للمنتج.
- تبني توجه يقوم على المسؤولية الموضوعية، بما يخفف عبء الإثبات عن المضرور، ويعزز فعالية نظام التعويض.
- الاستفادة من التجارب المقارنة، خاصة الأوروبية، مع تكييفها بما يتلاءم مع الخصوصية التشريعية الوطنية، وفي الختام يظل الأمل معقوداً على أن يسترشد كل من المشرع والقضاء، لاسيما في الجزائر، بهذه التوجهات والتوصيات من أجل تطوير قواعد المسؤولية المدنية، بما يمكنها من استيعاب التحديات التي تفرضها تقنيات الذكاء الاصطناعي، وضمان تحقيق العدالة التعويضية في ظل بيئة تكنولوجية متسارعة التطور.

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

– النصوص القانونية:

1. الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26/09/1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 78.
2. القانون 05-10 المؤرخ في 20 يونيو 2005 المعدل والمتمم للأمر 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، الجريدة الرسمية العدد 44 لسنة 2005.

– المقالات:

1. عرفان الخطيب، المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي إمكانية المساءلة؟ دراسة تحليلية معمقة لقواعد المسؤولية المدنية في القانون المدني الفرنسي، مجلة كلية القانون الكويت العالمية، السنة العاشرة، العدد 1، مارس 2020.
2. محمد أحمد الشرايري، المسؤولية المدنية الذكية عن أضرار الذكاء الاصطناعي: مجلة كلية الكويت العالمية، السنة العاشرة، العدد 2، مارس 2022.
3. مصطفى أبو مندور موسى عيسى، مدى كفاية القواعد العامة للمسؤولية المدنية في تعويض أضرار الذكاء الاصطناعي، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة دمياط، العدد يناير، 2022.
4. مصطفى محمد عبد الكريم، مسؤولية حارس الآلات المسيرة بالذكاء الاصطناعي وما يجب أن يكون عليه التشريع المصري الذكاء الاصطناعي، عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي العشرون الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 1، أوت، جامعة المنصورة مصر 2021.
5. يوسف إسلام، المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي: أي حل؟، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 1، 2018، 2017، موقف للنشر، الجزائر.

– مواقع الأنترنت:

– لائحة الإتحاد الأوروبي رقم 1689/2024 والمعرفة باسم قانون الذكاء الاصطناعي المنشورة على

<https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2024/1689/oj> تاريخ الدخول 2026/05/12 على الساعة 9.30.

ثانياً: باللغة الأجنبية:

- Articles :

1. Dormont, S., Quel Régime De Responsabilité Pour L'intelligence Artificielle ? Comm. Com. Elect., Nov. 2018
2. Rafał Mańko, "Civil Law Rules On Robotics", European Parliamentary Research Service, Members' Research Service, European Union, 2017.

- Rapports :

1. Anne BOULANGE, Carole JAGGIE, "Ethique, Responsabilité Et Statut Juridique Du Robot Compagnon : Revue Et Perspectives", IC2A : 13. L'article Est Disponible Sur Le Lien <https://Hal.Science/Cel-01110281/File/TER2015.Pdf>.
2. Anne-Sophie CHONÉ-GRIMALDI Et Philippe GLASER, Responsabilité Civile Du Fait Du Robot Doué D'intelligence Artificielle : Faut-Il Créer Une Personnalité Robotique ? CCC N°1, Janvier 2018 L'article Est Disponible Sur Le Lien : [Http://Librarycatalog.Bau.Edu.Lb/Cgi-Bin/Koha/Opac-Detail](http://Librarycatalog.Bau.Edu.Lb/Cgi-Bin/Koha/Opac-Detail)
3. Brun, P., La Responsabilité Du Fait Des Objets Connectés. In : Lamy Droit De La Responsabilité, 2018, N°350-60
4. ERIC Lavallée, La Propriété Intellectuelle De L'intelligence Artificielle, Le Droit De Savoir, Septembre 2017 En Ligne
https://Www.Lavery.Ca/DATA/PUBLICATION/3037_Fr~V~La-Propriete-Intellectuelle-De-Lintelligence-Artificielle.Pdf
5. GANASCIA (Jean-Gabriel), Le Mythe De La Singularité, Éditions Du Seuil, 2017.https://Cdn.Lawgier.Net/2019/05/Intelligence_Artificielle_Et_Responsabilite.Pdf
6. J. Larrieu, Robot Et Propriété Intellectuelle, Dalloz, Paris, 2016, Ip/It.
7. Larrieu Jacques, Robot Et Propriété Intellectuelle, Dalloz Ip/It 2016. 291, 2016.
8. LAUGIER Paul-Henri Intelligence artificielle et responsabilité article publié
[https://cdn.lawgier.net/2019/05/Intelligence artificielle et responsabilite.pdf](https://cdn.lawgier.net/2019/05/Intelligence%20artificielle%20et%20responsabilite.pdf)
9. M. Soulez, Propriété Intellectuelle Le Droit De La Propriété Intellectuelle A L'épreuve Des Technologies Robotiques. 2016, Jcp G 972.
10. M. Soulez, Questions Juridiques Au Sujet De L'intelligence Artificielle, Enjeux Numériques., N°1 Mars 2018.
11. Mohamed Basheer Faisal Tayel Aqudah, Sewar Mahmoud Atwan Al-MA Al-Maaitah, Civil Liability For Medical Robot Damages According Arabyat, Wlla Atef Mohammad Saeed Amayreh, To Artificial Intelligence Applications, Migration Letters Is An International Leading Scholarly Volume: 21, No: S7 (2024).

-Thèses et mémoires :

1. Nour EL KAAKOUR L'intelligence Artificielle Et La Responsabilité Civile Délictuelle Mémoire Pour L'obtention Du Diplôme d'Études Approfondies En Droit Interne Et International Des Affaires UNIVERSITÉ LIBANAISE.

-Directive européenne :

-Textes de loi :

1. Section AD, Introduction, The European Parliament, Civil Law Rules On Robotics Of 2017. The European Parliament, Plenary Sitting, The Report Of 27-1-2017, Page 7.